مما تقرر بيانه يعني ان القوم حكموا للكلام بهذه الامور مع ان لها لوازم
صعبة وليس لنا الا اتباعهم فيما التزموه والاقتدا بهم فيما بينوه فليس
حشوا او تكملة كما ينوهم علي ان وحدة الصفات مطلقا مما تحار في حوامية
قطا الافهام وتزل فيه مد احض تحقيقه رواسخ الاقدام الان يهد نا الله
بمزيد التوفيق ويطلعنا من لطايف انعامه علي سام التحقيق
وكل موجود واجبا كان او ممكنا جوهرا كان او عرضا او غيرهما انط للسمع
الازلي وهو فعل امر من الاناطة وهي التعليق قال حسان يهجو شخصا

وانت زنيم نيط في ال هاشم ۞ كما نيط خلف الراكب القدح الفرد

اي علق وقال حبيب الطايي

بلاد بها نيطت علي تمايمي ۞ واول ارض مس جلدي ترابها

اي اعتقد وجوبا تعلق السمع به لوجوبه في نفسه كذلك واللام
في للسمع زايدة كذا السمع اي مثله في وجوب عموم تعلقه بكل موجود
البصر الازلي وحاصله انه يجب ان يتعلق سمعه تعالي بكل موجود كما
يجب ان يتعلق بصره بجميع الموجودات وليس سمعه تعالي خاصا
بالاصوات كما في حقنا بل هو تعالي يسمع كل موجود ذاتا كان او صوتا
او غيرهما فهو تعالي يسمع في ازله وفيما لا يزال ذاته العلية وجميع
صفاته الوجودية التي نافت به وكذا ايضا يسمع ذواتنا بعد
وجودنا ويسمع ما قام بنا من الصفات الوجودية من علومنا والوانا
وقدرنا وغير ذلك وحكم رويته تعالي ان لا تتخصص بعض الموجودات
من الجسم ولونه وكونه كما تتخصص بذلك رويتنا في الشاهد
بل حكمها في عموم التعلق بكل موجود حكم سمعه كذا اراية هذا التعميم
في تعلق صفتي السمع والبصر الازليين في كلام بعض المتاخرين والذي
في كلام عمدة المحققين سعد الملة والدين ان السمع صفة
تتعلق بالمسموعات وان البصر صفة تتعلق بالمبصرات
فتدرك ادراكا تاما لا علي سبيل التخييل والتوهم ولا علي طريق
تاثير حاسة ووصول هوا ولا يلزم من قدمهما قدم المسموعات
والمبصرات كما لا يلزم من قدم العلم والقدرة قدم المعلوم والمقدورات
لانها صفات قديمة تحدث لها تعلقات من قدم العلم والقدرة
قدم المعلومات والمقدورات لانهما صفات بالحوادث وهو يحتمل التعميم
والتخصيص مع ظهوره في الثاني فليراجع فان ضيق الحال وتشتت
البال واكد علي العيال بعض ما اتمني واضر ما ادهي ثم عطف علي البصر
قوله وادراكه تحته فحرف العطف وارتكاب مثله للضرورة متفق
علي جوازه وانما اختلف في جوازه نثرا ومذهب الجمهور امتناعه

يعني

يعني ومثل سمعه تعالي في وجوب عموم التعلق بكل موجود ادراكه تعالي
ان قيل به كما هو راي امام الحرمين علي الوجه الذي مر شرحه وغير
بالمعني اللغوي اي ومباينة علم خبر مقدم لهذه الصفات الاربع اعني
الكلام والسمع والبصر والادراك علي القول به وهذا التغاير كما ان
التغاير الذي ثبت عند القوم بالادلة السمعية او والعقلية علي
ما مر بيانه من الخلاف قال العارف السنوسي نفعنا الله ببركاته
فان قلت اذا وجب تعلق هذه الادراكات بكل موجود والعلم ايضا
قد تعلق بها فيلزم اما تحصيل الحاصل واجتماع المثلين ان كان ما تعلقت به
هذه الصفات عين ما تعلق به العلم واما خفا بعض المعلومات علي العلم
الا كان ما تعلقت به تلك الادراكات لم يتعلق به وكلا الامرين مستحيل
قلت نختار من الشقين الاول وهو ان ما تعلقت به هذه الصفات
هو عين ما تعلق به العلم ولا يلزم من ذلك تحصيل الحاصل ولا اجتماع
المثلين وذلك ان هذه الصفات لما كانت غير متحدة الحقيقة سوا قلت
انها انواع للعلم ام لا فتعلقها كذلك اي غير متحدة فاجتماع تعلقها
في متعلق واحد ليس من تحصيل الحاصل ولا من اجتماع الامثال بل كل
تعلق منها له حقيقة من الانكشاف تخصه ليست عين حقيقة سواه
اي وان كنا عاجزين عن تمييز تلك الحقيقة وتعيينها وكل حقيقة منها
عامة لما تصلح له وهذا كما يقول ان متعلق القدرة والارادة واحد وهو
الممكنات ولا يلزم من اجتماع متعلق واحد تحصيل الحاصل لاختلاف
حقيقتي تعليقهما وكل منهما عام تعلقه الخاص بحقيقته لجميع الممكنات انتهي
واقول قوله لما كانت غير متحدة الحقيقة الخ محل النزاع ولم يات
بدليل يثبته به وما يوهمه قوله في شرح الموطا وليس احدهما اي السمع
والبصر عين الاخر كما انهما في الشاهد كذلك والعلم يتغايرهما في الفتهما
ويزيادتهما علي العلم ضروري في الشاهد فانك تعلم الشي ثم تسمعه
او تبصره فتحس ضرورة ان هذا الانكشاف الحاصل بهما ليس هو عين الانكشاف
الحاصل بالعلم المتعلق بذلك الشي وان اجتمع تعلقهما به في زمن واحد
وكذا تحس ضرورة ان الانكشاف الحاصل باحدهما ليس عين الانكشاف
الحاصل بالاخر وبالجملة فالبصر والسمع في حقه تعالي صفتان متحدتان
في التعلق مختلفتان في الحقيقة من قياس الغايب علي الشاهد مع كونه
تقرر بين القوم فساده استنادا الي رده في شرح المقدمات لقوله وما ثبت
من ان المشاهدة اقوي من العلم فانما يصح ذلك في حق الحادث لنقص علمه
وعدم احاطته وقد ينكشف له عند المشاهدة امور لم يتعلق علمه بها اصلا
او تعلق لكن علي سبيل الاجمال لا علي تفصيل التفصيل فيستفيد بسبب السمع

Copyright © King Saud University